جامعة سوهاج
كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

البحث التربوي وتطوير تمويل التعليم الجامعي المصري

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د/ محمود السيد عباس
أستاذ أصول التربية وعميد
كلية التربية السابق – جامعة سوهاج

أ.د/ عماد صموئيل وهبة
أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية
لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التربية – جامعة سوهاج

أ / مروة علي عبد اللاه محمد
باحث دكتوراه – قسم أصول التربية

تاريخ الاستلام: ٢٩ مارس ٢٠٢١ - تاريخ القبول: ١١ أبريل ٢٠٢١
DOI :10.21608/JYSE.2021. 188040

ملخص :

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري، وذلك من خلال رصد أهداف البحث التربوي ووظائفه، والتعرف علي أهم المشكلات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي في مصر، ودور الدراسات والبحوث التربوية في اقتراح مسارات وبدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلي عديد من النتائج من أهمها: وجود عدة مشكلات تواجه تمويل التعليم الجامعي في مصر منها: عجز الموارد الحكومية، ومحدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، وضعف كفاءة الإنفاق العام على التعليم الجامعي، وتحمل البحث التربوي عبء اقتراح تدابير جديدة يكون من شأنها توفير مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم الجامعي، وتأتي الجامعة المنتجة كإحدي الصيغ التي تطرحها الأبحاث التربوية كمورد بديل لتمويل التعليم الجامعي في مصر، وكذلك المشاركة المجتمعية من خلال الوقف الخيري والهبات والتبرعات، فضلاً عن الأنظمة التمويلية الحديثة التي يمكن الأخذ بها كمصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي المصري مثل: نظام السندات التعليمية، والتأمين التعاوني التعليمي، والكراسي الجامعية، وتأكيد الدراسات التربوية علي ضرورة ترشيد الإنفاق علي التعليم الجامعي من خلال التخلص من النفقات غير الضرورية، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقليل صور الهدر.

Abstract:

The study aimed at identifying the role of educational research in developing funding Egyptian university education, by recognizing educational research objectives and functions, identifying the most important problems facing funding Egyptian university education, and the role of educational studies in proposing new paths and alternatives to finance university education. The study used the descriptive approach, and reached many results. The most important results are: The existence of several problems facing funding the university education in Egypt, including: the deficit of government resources, the limited self-financing and external financing, and the weak efficiency of public spending on university education. The educational research has to propose new methods that would provide non-traditional sources of funding university education. The productive university comes as one of these sources, as well as community participation through charitable endowments, grants and donations. There are also modern financial systems, which can be taken as alternative sources for financing Egyptian university education, such as: the educational bond system, cooperative educational insurance, and university chairs. The educational studies emphasize the need to rationalize spending on university education by eliminating unnecessary expenditures, optimal use of available resources, and reducing waste.

 Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

مقدمة:

يعد البحث العلمي أساس تقدم الشعوب، كونه يمثل العامل الرئيس في تحقيق التنمية الشاملة من خلال سعيه الدائم لاكتشاف المعرفة الجديدة وتطبيقها ونشرها في كافة قطاعات المجتمع، فنتائج البحوث العلمية هي القادرة علي تنفيذ أهداف خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتقديم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية، بشرط خلق علاقة تبادلية بين خطط التنمية والإنتاج المعرفي للباحثين.

وقد أضحي البحث العلمي ضرورة لكل دولة، وأصبح المعيار النهائي لقوة الدول هو ما تمتلكه هذه الدول من وسائل في مجالات البحث العلمي، ومن كم نتائج لهذا البحث، ومن قدرة علي السيطرة علي هذه المعلومات وحسن توظيفها، وصار التحدي الحقيقي هو كيفية استخدام البحث العلمي في حل ما يواجه المجتمع من مشكلات (راشد صبري القصبي، ٢٠١٣، ١٣٤).

ويلعب البحث العلمي الجامعي دوراً كبير الأهمية في التوسع الإقتصادي والتنمية المجتمعية، من خلال سعيه الدائم لاكتشاف المعرفة الجديدة وتطبيقها ونشرها في قطاع الصناعة وكافة قطاعات المجتمع، لذا فقد أصبحت البحوث الجامعية لإنتاج المعرفة عالية الجودة مؤشراً هاماً للكفاءة الوطنية (Kuang-Liang, L & Chen-Chi. C, 2012, 112). "ومن المتبع في ترتيب الجامعات في معظم القوائم الدولية أن يحتل الإنتاج البحثي العلمي ما يصل إلي ٥٠% من جملة التقييم المختار لترتيب الجامعات" (حامد عمار وصفاء أحمد، ٢٠١٥، ١٢٦).

ويعد البحث التربوي مجالاً من مجالات البحث العلمي يقوم بمعالجة القضايا والمشكلات التربوية بهدف التوصل إلي حلول مناسبة لها، كما أنه يساهم في رسم السياسة التربوية، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لصنع القرار التربوي، ويمهد البحث التربوي لعمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات (جمال علي الدهشان، ٢٠١٤، ٤٥).

وللبحث التربوي دور لاينكر في إحداث التقدم والنهضة، فتقدم أي مجتمع مرهون باستخدام كافة موارده البشرية والمادية أفضل استخدام وعدم ترك أي طاقة معطلة، لذا تزداد أهمية البحث التربوي كونه أحد الآليات المهمة في التوصل إلي أفضل السبل التي تمكن من تطوير الجانبين النوعي والكمي لمخرجات التعليم.

فالبحث التربوي يساعد علي تقديم معلومات موثوقة للمهنيين والمتخصصين في المجال التربوي تمكنهم من التعرف علي إتجاهات الطلاب، وفاعلية إستخدام بعض التقنيات وطرق التدريس وغيرها من الأمور التي تسهم في الوصول إلي منتج تعليمي يفي بالإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، كما أن البحث التربوي يساعد علي توضيح الصورة الكلية لوضع التعليم مما يمكن المخططين وصناع السياسة من إتخاذ القرارات الملائمة لتطويره (Pramodini, D& Anu Sophia, K, 2012, 4).

والبحوث التربوية هي مصدر المعرفة ومستودع الممارسات، حيث تتطلب إطلاعاً علي كافة المستجدات لتقديم المعرفة والمعلومات الجديدة، وطرح النماذج الجيدة من الممارسات المعاصرة التي يمكن أن تكون موجهاً لإتخاذ القرارات العلاجية المتعلقة بالعملية التربوية بشكل عام، والتعليمية بشكل خاص، مما يساعد علي إتخاذ القرارات العلاجية والتصحيحية والتطويرية المناسبة لكل مشكلة أو موضوع بالحذف أو الإضافة أو التعديل أو التطوير لكل عنصر من عناصر المنظومة، لذا تعد جودة البحث التربوي هي الضمان الوحيد لإحداث التطوير التربوي، والتحسين الفعال للعملية التعليمية (محمد رجب فضل الله، ٢٠١٤، ٤٥).

إذن فالبحث التربوي يسهم في تطوير وإصلاح النظم التربوية حيث أنه يلعب دوراً مهماً في حل عديد من المشكلات التربوية، كما أن أي إصلاح أو تجديد لسياسة تعليمية معينة يحتاج إلي البحث، فتقدم الميدان التربوي وتطوره مرهون بجهود البحث العلمي التربوي كون أي تطوير لابد أن يستند إلي أسس علمية سليمة.

لذا لابد من إنجاز الأبحاث التربوية الجادة والهادفة التي ينتج عنها معارف جديدة، تقود التطوير فى العملية التعليمية، وتشجيع البحوث الموجهة التى تعالج قضايا تربوية يطلبها القائمون على العملية التعليمية، والاهتمام بالبحوث التطبيقية التى تستهدف إصلاح وتجديد الواقع التربوى (علي عبد الرؤوف محمد، ٢٠١٥، ١٢٠).

ويلعب التعليم الجامعي دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته وتشكيل مستقبله، فهو الذي يعد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في شتي التخصصات، وهو الأداة الرئيسة لصنع القيادات الفنية والمهنية والفكرية، كما أنه البيئة العلمية المناسبة لإجراء البحوث العلمية وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، وتوظيفها لحل مشكلات المجتمع وتحقيق تنميته الشاملة.

ويواجه التعليم الجامعي المصري عديد من التحديات، من بينها التحدي المتمثل في توفير التمويل اللازم لتقديم الخدمة التعليمية المناسبة في ظل الإرتفاع المستمر لتكلفة التعليم الجامعي من ناحية، والإقبال المتزايد عليه من ناحية أخري، فضلاً عن الاتجاه العام من قبل الدولة لتحسين جودة هذا النوع من التعليم ورفع كفائته.

وتعد قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا التي تواجه أغلب دول العالم علي إختلاف درجة تقدمها ونموها الإقتصادي، وهي قضية متجددة بسبب التغيرات المستمرة في النظام الإقتصادي العالمي، والتمويل أحد القضايا الحاكمة التي تحد من تحقيق مؤسسات التعليم الجامعي لأهدافها، فالتقتير في ميزانية الجامعة يحد من قدرتها علي القيام بأنشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية وبالتالي تحقيق أهدافها، حيث يتوقف نجاح العملية التعليمية في المؤسسة الجامعية علي توفير الموارد المالية اللازمة لجذب العناصر البشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والقادة الجامعيين والإداريين وغيرهم، وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير المباني والتجهيزات، وغيرها من عناصر العملية التعليمية، والإعتماد بشكل رئيس علي الإنفاق الحكومي لا يكفي وحده لسد إحتياجات الجامعة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه منظومة التعليم الجامعي المصري عديد من المشكلات التي تؤثر علي مستوي العملية التعليمية وتحد من جودتها، لذا تتوالي المطالبات بضرورة تطوير هذه المنظومة، والتطوير لا يمكن أن يعتمد علي التخمين والعشوائية بل ينبغي أن يستند دوماً إلي أساس علمي.

والبحث التربوي هو المدخل الطبيعي لإصلاح النظم التعليمية وتطويرها، وتشكل البحوث التربوية العامل الرئيس في الإصلاح والتطوير، فالأمم المتقدمة تسعي دوماً للاحتفاظ بفاعلية وقوة نظامها التعليمي، وقدرته علي خوض غمار التنافسية، الأمر الذي لا يتحقق إلا وفق رؤية واضحة، وهذه الرؤية لابد أن تنطلق من نتائج البحوث التربوية، فصحة أي قرار تربوي تكمن في مقدار المعرفة التي تتوفر لصانع القرار، والهدف النهائي للبحث التربوي هو توفير هذه المعرفة.

ويعاني تمويل التعليم الجامعي في مصر من أوجه خلل عديدة منها: محدودية مصادر التمويل الحكومية مع قلة وجود بدائل تمويلية إضافية، وعدم تناسب الزيادة السنوية في موازنة الجامعات مع الزيادة السنوية في أعداد الطلاب، وتناقص نسبة الإنفاق علي التعليم

الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي، ووجود تدني ملحوظ في الإنفاق علي التعليم الجامعي المصري مقارنة بالمعدلات العالمية، وإنخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي مقارنة بالمعدل العالمي، واستحواذ الأجور والمرتبات والمكافآت علي ما يقرب من ثلثي موازنة الجامعات في حين يستخدم أقل من ربع الموازنة في تسيير العملية التعليمية، وإفتقار الجامعات للحد الأدني من الإستقلال المالي (محمد درويش درويش والسيد علي السيد، ٢٠١٥، ٢٥٢).

وانطلاقاً من أهمية دور البحث التربوي في تطوير النظم التعليمية، وكثرة المشكلات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي المصري، وحتمية الإستعانة بنتائج البحوث التربوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات اللازمة للتطوير، جاءت الدراسة الحالية للتعرف علي دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالي: ما دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. **ما مفهوم البحث التربوي وأهدافه ووظائفه؟**
٢. **ما مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وما أهم مشكلاته؟**
٣. **ما دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري؟**

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

١. **تحديد مفهوم البحث التربوي وأهدافه ووظائفه.**
٢. **الوقوف علي مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وأهم مشكلاته.**
٣. **التعرف علي دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

١. **أهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة الحالية، فالبحث التربوي يسهم بشكل كبير في تطوير الأنظمة التعليمية، حيث أن المعرفة التي تقدمها البحوث التربوية هي التي تقود عملية التطوير إذ تسهم في رسم السياسة التعليمية علي أسس علمية سليمة، وتوفر**

المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار، وتقدم معالجة علمية للمشكلات، وتسهم في توقع المستقبل المأمول.

٢. **تأتي الدراسة الحالية كاستجابة للدعوات المتكررة إلي ضرورة تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري، باعتباره من أهم خطوات تطوير منظومة التعليم الجامعي ككل.**

٣. **مساعدة صانعي القرار والقائمين علي أمر التعليم الجامعي المصري علي الإستفادة من الدراسات والبحوث العلمية التربوية في اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير تمويل التعليم الجامعي.**

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث اعتمدت عليه الدراسة في جمع الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها والإستفادة منها في الوقوف علي أهداف البحث التربوي ووظائفه، ومصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وأهم مشكلاته، ودور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية علي تناول مفهوم البحث التربوي، وأهدافه، ووظائفه، ومصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وأهم مشكلاته، ودور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.

مصطلحات الدراسة:

(١) البحث التربوي:

يعرف بأنه "مجموعة من الخطوات التي تتم وفق الأسلوب العلمي أو المنهج العلمي، وهو محاولة دقيقة يمكن الثقة في نتائجها للوصول إلي حلول للمشكلات والصعوبات التي تواجه المؤسسات التعليمية والعمليات التربوية التي تتم فيها" (بيومي محمد ضحاوي، محمد إبراهيم خاطر، ٢٠١٤، ٢٧٤).

ويعرف إجرائياً بأنه " منهجية علمية يمكن من خلالها تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري وذلك من خلال الوقوف علي أهم المشكلات التي تواجه عملية التمويل واقتراح سبل مواجهتها"

(٢) تمويل التعليم الجامعي:

يعرف بأنه "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (جمال علي الدهشان، ٢٠١٦، ٤).

ويعرف إجرائياً بأنه "كافة المخصصات المالية المرصودة لمؤسسات التعليم الجامعي المصري والتي يتعين إستخدامها بكفاءة عالية لتحقيق أهداف هذه المؤسسات".

إجراءات السير في الدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفق الخطوات الإجرائية التالية:

الخطوة الأولي: عرض قضية البحث التربوي من حيث المفهوم والأهداف والوظائف.

الخطوة الثانية: رصد مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وأهم مشكلاته.

الخطوة الثالثة: تناول دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري.

الخطوة الرابعة: عرض نتائج الدراسة.

أولاً: ماهية البحث التربوي

١. مفهوم البحث التربوي:

يصعب طرح تعريف محدد للبحث التربوي، نظراً لاتساع مجاله وتعدد أنماطه وأساليبه، وبالرغم من ذلك فاستقراء الأدبيات التربوية يشير إلي أن تعريفات البحث التربوي تتعدد طبقاً للزاوية التي ينظر من خلالها الباحث، فهناك من يعرف البحث التربوي في ضوء الأهداف التي يسعي لتحقيقها، وهناك من يعرفه في ضوء إعتماده علي استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر والعلوم التربوية. ومن هذه التعريفات ما يلي:

١. **فرع من فروع البحث العلمي، يسعي بحكم تسميته إلي دراسة المشكلات التربوية التي تواجه مختلف عناصر التعليم العام أو نظام التعليم العالي، وقد تأخذ دراسته للمشكلات التربوية شكل التأصيل العلمي أو التشخيص أو التقويم أو وضع أطر مقترحة (صلاح الدين محمد توفيق وسماح زكريا محمد، ٢٠١٣، ٤).**
٢. **نشاط إنساني يهدف إلي البحث عن الحقيقة، ويتقصي الظاهرة للوصول إلي أسبابها، ومعرفة أبعادها، ومن ثم فالمعلومات والمعارف التي يفترض أن يضعها البحث التربوي هي معارف علمية تطبيقية، تتعلق بتصميم الخطط، والبرامج، والمشروعات، والقرارات**

التعليمية، وتنفيذها، فيصير – بذلك – مصدراً للمعلومات اللازمة لصناعة القرار، يعتمد عليه المسئولون في وضع السياسة التعليمية، والتخطيط التعليمي، والإدارة التعليمية، والممارسات التربوية، وفي إتخاذ قراراتهم، فهو وسيلة لترشيد القرار وتسديده (السيدة محمود إبراهيم، ٢٠١٠، ٢١).

٣. **عملية تتضمن تطبيق المنهج العلمي في دراسة المشكلات والظواهر التربوية (Craig A. Mertler, 2016).**

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن مفهوم البحث التربوي لا يختلف عن مفهوم البحث العلمي، بل يماثله في كثير من أهدافه ووسائله وأصوله العلمية، فالبحث التربوي بحث علمي ينفذ في مجال التربية بهدف إرساء الأسس العلمية والواقعية لصنع السياسات التعليمية وصياغة قراراتها، وإيجاد حلول للمشكلات التربوية والتعليمية، وإضافة معرفة تربوية جديدة تسهم في تطوير التعليم وإصلاحه.

٢. أهداف البحث التربوي:

يسعي البحث التربوي إلي تحقيق عديد من الأهداف من أهمها ما يلي:

- **الكشف المبكر عن المعلومة الجديدة ليتسنى تقديم الحلول والبدائل التي تساعد في تعميق فهم الأبعاد المختلفة للعملية التعليمية وكيفية تطويرها نحو الأفضل.**
- **دراسة واقع الأنظمة التربوية والكشف عن خصائصها وبيان جوانب القوة والضعف فيها بقصد التعرف على أحوالها والتعمق في طبيعتها وتشخيص مشكلاتها البارزة والعمل على معالجتها.**
- **تطوير الأنظمة التربوية وتجديدها والعمل على زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.**
- **المساعدة في تحديد فعالية الطرق والأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة وتطوير الممارسات التربوية.**
- **المساعدة في التوصل إلى أفضل السبل التي تمكن من تطوير الجانبين النوعي والكمي للمخرجات التعليمية (محمد عبد الرازق إبراهيم وعبد الباقي عبد المنعم أبو زيد، ٢٠٠٧، ٧٣).**
- **توجيه السياسة التعليمية علي أساس من الوعي والإستبصار لتوظيف نتائج البحوث وتحقيق صالح العملية التعليمية.**
- **تلبية إحتياجات أقطاب العملية التعليمية علي إختلاف مستوياتهم.**

- **تجديد البرامج التعليمية والخطط الدراسية وتنشيط آليات تفعيلها لتأمين المؤسسات التعليمية الجاذبة. (حمدي شاكر محمود، ٢٠٠٦، ٤٣-٤٤).**
- **نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.**
- **خدمة مراحل التعليم المختلفة من خلال نتائج الدراسات والبحوث التربوية.**
- **مواجهة المستجدات المعاصرة وما ينتج عنها من مشكلات تربوية متعددة ومعقدة ومتشابكة ووضع الحلول الملائمة لها (أحمد عبد الله الصغير، ٢٠١٤، ٢٥٢).**
- **التدريب علي أخلاقيات البحث التربوي أثناء إعداد البحوث والدراسات التربوية.**
- **مساعدة التربويين علي معرفة الطبيعة الإنسانية، مما يسهل التعامل معها بشكل أفضل.**
- **تحديد المتطلبات المستقبلية لتطوير التعليم في ضوء إحتياجات العصر وظروف المجتمع.**
- **التنبؤ بالمشكلات التي قد تحدث في الواقع التربوي بهدف تحسين صورة التربية مستقبلاً.**

إذن فالهدف الرئيس للبحث التربوي هو تطوير الواقع التربوي بصفة عامة والأنظمة التعليمية بصفة خاصة، وذلك من خلال تقديم المعرفة التربوية المتجددة التي تستخدم في رسم سياسات التعليم علي أسس علمية سليمة، وتعمل علي تطوير الأنظمة التربوية، وحل مشكلاتها الحالية، وتوقع المستقبل المأمول وفق الظروف والإحتياجات المجتمعية المستقبلية.

٣. وظائف البحث التربوي:

إذا كان للبحث التربوي أهداف محددة يسعي لتحقيقها، فلابد من القيام بمهام ووظائف معينة لتحقيق هذه الأهداف، ويمكن حصر أدوار البحث التربوي فيما يلي:

(أ) دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية:

يعد البحث التربوي القوي المحركة للقرار التربوي وصنع السياسة التعليمية، حيث يتم إتخاذ القرار بناءً علي نتائج وتوصيات البحوث التربوية المتصلة بموضوع القرار، وتتجلي أهمية البحث التربوي في رسم السياسة التعليمية وإتخاذ القرار التربوي من خلال تزويد صانعي السياسة التعليمية برؤية شاملة للقضايا والمشكلات والأولويات والتحديات المطروحة، بالإضافة إلي مساعدتهم في تكوين نظرة مستقبلية تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسة التعليمية.

ويمكن للبحث التربوي أن يسهم في صنع السياسة التعليمية من خلال عدة أمور منها: تقديم المعلومات – الإحصائية أو التحليلية أو المقارنة – اللازمة لصنع القرار، وهذا يساعد صانعي القرار في إختيار أنسب الطرق التي تتوافق مع طبيعة المجتمع وقيمه وإتجاهاته، وتتواكب مع التطور العلمي، وذلك في ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، كما يقوم البحث التربوي بإثارة القضايا والمشكلات التي يعانيها النظام التعليمي وبالتالي يسهم في تحديد المشكلات الحقيقية مما يزيد من قدرة صانعي السياسة علي تحديدها بشكل دقيق (السيدة محمود إبراهيم، ٢٠١٠، ٤٧).

إذن فالبحث التربوي من الأسس المهمة اللازمة لصنع السياسة التعليمية، حيث تعد نتائج البحوث التربوية أحد أهم مصادر المعلومات الضرورية للتعرف علي المشكلات التعليمية، والتوصيات المقترحة لحلها، وكيفية تطوير أداء النظام التعليمي بشكل عام، وهذا يقتضي ضرورة التواصل الفعال بين الباحثين التربويين وبين متخذي القرار وصانعي السياسة التعليمية.

(ب) دور البحث التربوي في تطوير نظام التعليم:

يعد التعليم مطلباً ملحاً وضرورة قصوي لأي مجتمع، لما يمثله من ثقل حيوي ووسيلة فعالة يعتمد عليها المجتمع في نهضته وتطوره، ويتميز النظام التعليمي بتعقيد وتشابك قضاياه، لأنه حقل يتداخل ويتفاعل فيه البعد السيكولوجي والإجتماعي والعلمي، ويشكل موضوع إهتمام عدة علوم منها: علم التربية، وعلم النفس، وعلم الإجتماع، وعلم الإدارة، ولذلك فإن تشغيل وإدارة النظام التعليمي من أكثر المجالات صعوبة وتعقيداً نظراً لخصوصياته، وتعدد أبعاده البشرية والتربوية والمالية والمادية. ولذلك تمثل مشكلات النظام التعليمي موضوعات للبحث المستمر، مما يجعل البحث التربوي دعامة أساسية للنهوض بالنظام التعليمي (محمد الفتحي، ٢٠١٤، ٢٤٣).

والبحث التربوي هو الموجه نحو تطوير النظم التعليمية والعمليات التربوية من تخطيط للمناهج الدراسية، وإعداد للمعلم وتنميته معرفياً وسلوكياً ومهنياً، وكذلك تطوير الوسائل التعليمية، والإدارة المدرسية، والإرشاد، والتوجيه (أحمد محمد الحسن وزينب محمد إبراهيم، ٢٠١٦، ٦)، وفهم طبيعة المتعلمين وخصائصهم، وتحديد فعالية الطرق والأساليب

المستخدمة في التدريس والتقويم وإختيار أفضلها، والكشف عن الجديد في مجال التعليم، وزيادة قدرة المؤسسات التعليمية والتربوية علي مواجهة تحديات العصر.

فلا تطوير في العمل التعليمي ولا تجويد له بدون بحث علمي تربوي جاد، فالبحث التربوي هو الذي يضع قضايا التعليم في قائمة الأولويات المهمة المطروحة للحوار والبحث، لإيجاد أفضل البدائل لحلها أو للتخفيف من وطأتها، وهو يستحث صانعي السياسة التعليمية علي إتخاذ القرارات اللازمة لحل المشكلات التعليمية، ويساهم في حسم الخلافات بشأن أي قضايا تربوية مطروحة للنقاش، كما يعمل البحث العلمي التربوي علي تقويم السياسات والإستراتيجيات التعليمية القومية قبل تنفيذها، لتحديد مدي قابليتها للتطبيق، وجدواها العلمية والتعليمية، مما يسهم في الإقتصاد في الوقت والجهد والنفقات، وبهذا فإن اللجوء للبحث العلمي التربوي يساعد علي تجويد العملية التعليمية (مجدي صلاح طه، ٢٠٠٧، ٨٤- ٨٥).

وهكذا يتضح أن البحث العلمي التربوي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تطوير العملية التعليمية بكافة جوانبها وممارساتها، إذ يوفر مخزون من المعلومات حول العمل التربوي يفيد في إتخاذ القرارات، ورسم السياسات، وتقويم البرامج والإجراءات، وطرح حلول للمشكلات التربوية، كما يقوم البحث التربوي بدراسة واقع النظم التعليمية والعمل علي تطويرها وتجويدها مما يزيد من قدرة المؤسسات التعليمية علي مواجهة تحديات العصر، وإحداث التقدم المنشود نحو التقدم والنمو.

(ج) دور البحث التربوي في إنتاج المعرفة التربوية:

تعد المعرفة عامل رئيس للإنتاج في أي مجتمع يسعي للتقدم، خاصة في عصر الإقتصاد العالمي القائم على المعرفة في القرن الحادي والعشرين، فالدول التي تستثمر مواردها في البحوث والتنمية والإبتكار يمكن أن يحقق ميزة تنافسية على الصعيد العالمي (JL Huanga, 2016, 39).

لذا يعيش عالم اليوم في حالة سباق محموم لإكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة، فالمعرفة هي المحرك الرئيس للتنمية والتقدم الإجتماعي والإقتصادي، حيث يقاس تطور الأمم بقدرتها علي إنتاج المعارف التي يتم تطبيقها في شتي المجالات، ولا يمكن إنتاج المعرفة وتطبيقها إلا من خلال البحث العلمي الذي يضيف معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني.

ويمثل البحث التربوي السبيل الوحيد إلي اكتشاف الجديد من المعرفة التربوية، والتوصل إلي القوانين والمفاهيم والنظريات العلمية الحاكمة لها، والتي تمثل أسس تشكيل منظومة المعرفة التربوية وتطويرها، وهي عملية أساسية يضطلع بها البحث التربوي لإنتاج المعارف التربوية الجديدة، والإسهام في تجديد المعارف التربوية القائمة، بما يكفل تطوير المنظومة التعليمية في مجتمع المعرفة (علي عبد الرؤوف محمد، ٢٠١٥، ١١٩).

ويعد البحث التربوي أداة مهمة في تقدم المعرفة التربوية والإنفتاح عليها، ودفع عجلة التقدم العلمي والتربوي، فالقيمة الجوهرية للبحوث العلمية التربوية تكمن في تمكين التربويين من بناء قاعدة رصينة لتخصصاتهم، فمثل هذه القاعدة المعرفية هي التي تضمن تقدم ونضوج الميدان التربوي، بالشكل الذي يجعل من البحث التربوي شريان الحياة الذي يمد التربويين بالمعرفة التربوية اللازمة للإستمرار، كما يقع علي عاتقه مسئولية تطوير الفكر التربوي بهدف تحقيق مزيد من التقدم في الحياة (مجدي صلاح طه، ٢٠٠٧، ٥٧)، كما أنه يعتبر الأداة الأساسية لتنمية وتجديد المعرفة التربوية والنفسية، فضلاً عن دوره الفاعل في تحديث وتطوير مدخلات وعمليات ومخرجات التربية والتعليم (صلاح الدين محمد توفيق وسماح زكريا محمد، ٢٠١٣، ٤).

وتتغير المعرفة التربوية تبعاً لنتائج البحوث التربوية والنفسية التي تغير في العملية التربوية من حيث أهدافها، ومحتواها، وطرائقها، وتغير النظرة إلي التلميذ وخصائص نموه، ووضع المعلم وأدواره ومسئولياته (بدرية صالح الميمان، ٢٠١٠، ٢٠٤).

إذا كان العيش في عصر المعرفة يقتضي إنتاج المعارف وتطبيقها في مختلف المجالات، فإن للبحث التربوي أهمية كبري كونه السبيل الرئيس لإنتاج المعرفة التربوية، حيث يهتم البحث التربوي بإنتاج وتنمية المعرفة التربوية اللازمة لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم فى الواقع التربوى سواءً على المستوى الفكرى التنظيرى أو التنفيذى الممارس مما يسهم في تطوير الفكر التربوي، والواقع التربوي بصفة عامة والمنظومة التعليمية بصفة خاصة.

ثانياً: مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري وأهم مشكلاته:

يعد التعليم الجامعي الآلية الأساسية لرفع المستوي الإجتماعي والإقتصادي للفرد، ودافعاً مهماً للحراك الإقتصادي فتوفير الأيدي العاملة الماهرة أمر ضروري للنمو الإقتصادي للدولة، ويعد التمويل في نظام التعليم الجامعي أحد الركائز الرئيسة التي يستطيع من خلالها أداء وظائفه من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع (United States Department of the Treasury, 2015, 5).

وتعد قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه أغلب دول العالم علي إختلاف درجة تقدمها ونموها الإقتصادي، وهي قضية متجددة بسبب التغيرات المستمرة في النظام الإقتصادي العالمي، وإرتفاع تكلفة التعليم الجامعي من ناحية، والإقبال المتزايد علي التعليم الجامعي من ناحية أخري، فضلاً عن الإتجاه العام من قبل الدول لتحسين جودة هذا النوع من التعليم ورفع كفائته، وكل هذا يؤثر علي حجم الموارد المالية التي تخصصها الحكومات للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة.

ويمثل خفض الإنفاق العام علي التعليم الجامعي أزمة عالمية فهو أحد الإتجاهات العالمية في تمويل التعليم الجامعي، فقد أجبرت معظم البلدان – مدفوعة بسياسات الإصلاح الإقتصادي من ناحية أو مقتنعة بالأساس المنطقي لتقليل دور الدولة في تمويل التعليم الجامعي من ناحية أخري – بتخفيضات خطيرة في الميزانيات العامة للتعليم الجامعي (Tilak, J., 2015, 1).

ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر إلي مصادر أساسية وتشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وأخري خارجية. أما المصادر الداخلية فتتمثل في التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد، والمصادر الخارجية فتتمثل في المنح الدراسية والهبات والمعونات الأجنبية والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو المنظمات الدولية للتعليم الجامعي (محمد عبد السلام حامد وآخرون، ٢٠٠٨، ٨٣ – ٨٦).

وتقوم الجامعات المصرية بتخصيص التمويل الحكومي لخطوط ميزانية محددة، بينما تدير مواردها المالية الخاصة – الذي يأتي من عدة مصادر كالمشروعات، والخدمات الإستشارية، والمعدات، والمرافق وغيرها – وفقاً لأهدافها الإستراتيجية، وغالباً ما تنفق الجامعات هذه الأموال علي البنية التحتية في ظل رقابة من الدولة، وتختلف نسبة الدخل الذاتي للجامعة إلي

الدخل الذي يأتي من ميزانية الدولة من مؤسسة جامعية إلي أخري، وعادة تتراوح نسبة الدخل الذاتي للجامعة بين ١٠: ١٥% من الميزانية الإجمالية للجامعة. وبالطبع فالمؤسسة الجامعية التي لديها ميزانية من مصادرها الخاصة تتمتع بقدر أكبر من الإستقلال المالي عن المؤسسة التي تعتمد علي التمويل الحكومي فقط(Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA) & Others, 2017).

وقد نصت كل الدساتير والتشريعات المصرية علي إلتزام الدولة بمجانية التعليم والتعليم العالي والجامعي، مما أدي إلي استيعاب المؤسسات التعليمية نسبة كبيرة من الطلاب مع استمرار تحمل الموازنة العامة للدولة العبء الأكبر في تمويل التعليم في جميع مراحله، وهذا ما جاء في كل الدساتير المصرية وآخرها دستور ٢٠١٤م حيث جاء في المادة (٢١) : "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل علي تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية"(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ١٢).

وقد شهد الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إرتفاعاً مضطرداً حيث بلغ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م (٨,٢٢١) مليار جنيه بنسبة (٢,٤) إلي الإنفاق العام للدولة وبنسبة (٢٢,٩) إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم، ثم ارتفع عام ٢٠١٠/٢٠١١م ليصل إلي (١٠,٢٣٤) مليار جنيه بنسبة (٢,٥) إلي الإنفاق العام للدولة وبنسبة (٢١,٧) إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم، ووصل الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي عام ٢٠١٤/٢٠١٥م إلي (١٩,٩٨٥) مليار جنيه بنسبة (٢,٥) إلي الإنفاق العام للدولة وبنسبة (٢١,٢) إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم، وواصل الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي ارتفاعه ليصل عام ٢٠١٧/٢٠١٨م إلي(٢٥,٧٥٤) مليار جنيه بنسبة (٢,١) إلي الإنفاق العام للدولة وبنسبة (٢٤,١) إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

وبرغم الزيادة التي حدثت في الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلا أن أثر هذه الزيادة مازال متواضعاً، وربما يرجع ذلك إلي إرتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار وإنخفاض

القوة الشرائية للعملة المحلية والتي جعلت الإنفاق الحقيقي علي التعليم في تناقص. ولذا فإن نسبة الزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام علي التعليم الجامعي غير كافية لمواجهة متطلبات تطوير التعليم الجامعي. فهناك إرتفاع في الكثافة الطلابية بالجامعات نتيجة لنقص أعداد الجامعات، كما أن هناك خلل بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي.

وقد أكدت نتائج إحدي الدراسات علي أن نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي متدنياً جداً ولا يتناسب مع المعدلات العالمية، فما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي منخفضاً بشكل عام (محمد صبري الحوت وآخرون، ٢٠١٩، ٨٠- ٨١).

كما أن تمويل التعليم الجامعي في مصر يعاني من أوجه خلل عديدة منها: الإعتماد بشكل شبه كلي علي ما تخصصه الدولة من مواردها، كما أن نسبة الإنفاق علي التعليم الجامعي لا تتناسب مع تزايد أعداد الطلاب وإرتفاع الأسعار، مما يؤدي إلي التكدس الطلابي وانخفاض كفاءة التعليم، بالإضافة إلي أن التمويل لا يفي بالاحتياجات الآنية والمستقبلية اللازمة لتطوير التعليم الجامعي (أشرف محمد محمد، ٢٠١٥، ٥٩٢ – ٥٩٣).

وتري إحدي الدراسات أن هناك ثلاث مشكلات رئيسة تواجه تمويل التعليم العالي في مصر، المشكلة الأولي هي: عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها، أما المشكلة الثانية فهي: ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم العالي. وتتمثل المشكلة الثالثة في محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في شكل منح أو قروض خارجية (مروة محمد شبل، ٢٠١٥، ١٢- ١٦)

وتؤكد إحدي الدراسات علي وجود عدة صور للهدر في الإنفاق علي التعليم الجامعي المصري منها: الهدر في مجالات الجودة فكثير من مشروعاتها لم يثبت أي جدوي، والهدر علي الطلاب الراسبين فهم نسبة لا يستهان بها، والهدر في الموظفين الإداريين فكثير منهم يتقاضي أجوراً ومرتبات دون حاجة فعلية لوجودهم، والهدر في عدم الإستخدام الأمثل للمنشآت التعليمية (دينا علي حامد، ٢٠١١، ٢٨٨ – ٢٨٩)

ثالثاً: دور البحث التربوي في تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري:

يتوقف نجاح العملية التعليمية في المؤسسة الجامعية علي توفير الموارد المالية اللازمة لجذب العناصر البشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والقادة الجامعيين والإداريين وغيرهم، وتطوير المناهج الدراسية، وتوفير المباني والتجهيزات، وغيرها من عناصر العملية

التعليمية، والإعتماد بشكل رئيس علي الإنفاق الحكومي لا يكفي وحده لسد إحتياجات الجامعة.

وهنا يأتي دور البحث التربوي في اقتراح مسارات وبدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي لأنه من الصعب الإعتماد علي مصدر وحيد للتمويل نظراً إلي الحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق علي التعليم الجامعي إما للتوسع فيه أو تطويره.

وقد مرت الجامعات في العالم أجمع في السنوات الأخيرة بعملية إصلاح كبير وقامت بإعادة هيكلة نفسها لكي تتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات أفراده وتطلعاتهم، فالبيئة الإجتماعية المتغيرة والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والتنافسية العالية والتحديات الكثيرة المتلاحقة دفعت الجامعات إلي أن تكون موجهة أكثر نحو السوق Market – oriented من خلال تقديم خدمات تعليمية وغير تعليمية علي مستوي عال من الجودة، للإحتفاظ بمكانة تنافسية عالية، وضمان مصادر تمويل دائمة ومستمرة، الأمر الذي جعل القائمين علي إدارة الجامعات يتعاملون معها بوصفها مؤسسة أعمال ويتبنون استراتيجيات تسويقية سليمة ومتنوعة (Alex, E& Ohers, 2012).

ويعد التمويل الذاتي أحد الأساليب التي يمكن استخدامها من قبل الجامعات لمعالجة الإنخفاض في الموارد المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة، حيث يمكن للجامعات الحصول علي موارد مالية إضافية من خلال استثمار مواردها المادية والبشرية في تقديم الخدمات التعليمية مثل: التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وتقديم الدورات والتدريبات والخدمات البحثية والإستشارية لأفراد المجتمع ومؤسساته، كما يمكن للجامعة إستغلال بنيتها التحتية من مرافق ومنشآت مثل: تأجير بعض مباني الجامعة، وإستثمار النشاطات الإنتاجية لبعض الكليات، وتفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص، وغيرها من الأنشطة.

وقد أشارت نتائج إحدي الدراسات إلي أن من أهم الموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي تطبيق نظام الجامعة المنتجة، وبناء أوقاف للجامعة واستثمار منشآتها، والتوسع في البرامج المدفوعة مثل: برامج الدبلومات بكليات الجامعة والأنماط غير التقليدية للتعليم الجامعي مثل: برامج التعليم عن بعد والتعليم المفتوح (ضيف الله غضيان العنزي ومحمد يوسف نصر، ٢٠١٧، ١١٥ – ١١٦).

ويوجد عديد من الأساليب التي تستخدمها المؤسسات الجامعية لتوفير موارد مالية إضافية منها: خدمات البحوث والإستشارات وخاصة التي تقدم للشركات وقطاع الأعمال، والتدريب والتعليم المستمر حيث تقدم الجامعة دورات قصيرة أو دبلومات أو حلقات عمل للإداريين أو للمتخصصين علي مختلف مستوياتهم، والإستثمار والنشاط الإنتاجي من خلال بعض الكليات المنتجة كالزراعة والهندسة وغيرها، وتبني بعض الإتجاهات التربوية الجديدة مثل: التعليم الجامعي المفتوح وتخصيص التعليم الجامعي والتعليم الموازي وغيرها (نوال سعد الطويرقي، ٢٠١٢، ٢٧٢).

وقد أوصت إحدي الدراسات بتبني صيغة الجامعة المنتجة اللاربحية لتمويل التعليم الجامعي، حيث تقوم الجامعة بتوفير مصادر تمويل ذاتية متنوعة من خلال تطبيق الكثير من الوسائل المقترحة المساعدة مثل: حاضنات المعرفة، ومراكز التميز، والوقف البحثي، والتعليم المستمر، وصناديق الإستثمار، ومراكز البحوث والإستشارات وغيرها من الوسائل الأخري للإرتقاء بوضع الجامعات (محمد عمر باطويح وآخرون، ٢٠١٢، ١٠٤).

وقدمت دراسة أخري عدة مقترحات لتمويل الجامعة من خلال الإستثمار في بنيتها التحتية من مختبرات وقاعات وكافتيريات وملاعب ومواقف سيارات وأراضي زراعية وغيرها، ومن أهم هذه المقترحات: إصدار التشريعات القانونية التي تخول الجامعة القيام بإستثمار إمكاناتها، وإنشاء وحدة خاصة بالإستثمار في البنية التحتية بالجامعة تهدف إلي تطويرها، وسن التشريعات التي تشجع القطاع الخاص علي الإستثمار في إمكانات الجامعة المادية والإسهام في تمويلها، وإهتمام الجامعة بتسويق أملاكها وعقاراتها، والإستفادة من خبرات الدول والجامعات المتقدمة في هذا الشأن (ساري عوض الحسنات وآخرون، ٢٠١٧، ٢٩٠ – ٢٩٢).

وقد اقترحت بعض البحوث التربوية عديد من صيغ وأنماط البدائل التي قد تسهم في توفير موارد جديدة لتمويل التعليم الجامعي، حيث تري إحدي الدراسات أن من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي: الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب مقابل الخدمات التعليمية، والقروض سواءً كانت القروض التي تحصل عليها المؤسسات التعليمية من المؤسسات الخارجية لتمويل برامجها وأنشطتها أو القروض التي تمنح للطلاب أصحاب الدخول المنخفضة، ومساهمة المؤسسات المجتمعية العينية والمادية لدعم العملية التعليمية، والمساعدات الدولية وهي

المعونات التي تقدمها الدول والمنظمات في شكل هبات مالية أو عينية وقد تكون في شكل قروض ميسرة وبفوائد ضئيلة أو بشروط خاصة أو تكون غير مشروطة. ومن مصادر تمويل التعليم الجامعي أيضاً السهم التربوي ويقصد به تخصيص أسهم وقفية أو استثمارية لدعم المؤسسات الجامعية، مع إمكانية طرح الأسهم الإستثمارية للمواطنين للإكتتاب بها، والكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث التي يتولي المستثمرون والشركات والبنوك الإنفاق عليها (نوال سعد الطويرقي، ٢٠١٢، ٢٨٠ – ٢٨٤).

كما أشارت نتائج دراسة أخري إلي أنه يمكن تمويل التعليم العالي عن طريق التأمين التعاوني التعليمي، وذلك من خلال إنشاء صندوق تضخ فيه الدولة مبلغ معين وتدعمه سنوياً بإستقطاع مبالغ محددة من ميزانية التعليم العالي مع توجيه بعض مؤسسات الدولة كالمعاشات والتأمينات الإجتماعية وغيرها للمساهمة في هذا الصندوق وإدارته، وتقوم فكرة هذا الصندوق علي دعم الطالب مادياً لمواصلة تعليمه العالي مقابل إستقطاع نسبة من راتبه الشهري بعد تخرجه وإلتحاقه بسوق العمل، وتضاف هذه النسبة إلي أموال الصندوق(عبد القادر ناصر عبد الرحمن، ٢٠١٢، ١٨٤).

وهناك صيغة أخري لتمويل التعليم الجامعي وهي السندات التعليمية، وقد أوصت إحدي الدراسات بالأخذ بهذا النظام كأحد المصادر البديلة لتمويل التعليم الجامعي المصري، والسندات التعليمية هي عبارة عن كوبونات بقيمة مالية معينة تعادل تكاليف التعليم بالجامعات تقدمها الحكومة للطلاب أو لآبائهم، وتكون قابلة للصرف من قبل المؤسسات التعليمية التي يختارونها بأنفسهم، مع وضع ضوابط وأسس لضمان سداد قيمة هذه السندات مستقبلاً (نادية السيد عباس، ٢٠١٢، ١٢٨ – ١٣١).

واقترحت إحدي الدراسات إنشاء ما يسمي بصناديق الإستثمار الجامعية، وهي صناديق تعتمد مصادرها علي أرباح البنوك، ومنح وتبرعات الأثرياء، وأرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية، ثم يتم استثمار هذه الأموال عن طريق مجالات الإستثمار المعروفة كشراء وبيع الأسهم والسندات المتداولة في السوق وغيرها، وتخصص أموال هذه الصناديق لدعم التعليم الجامعي (دينا علي حامد، ٢٠١١، ٢٩٤ – ٢٩٥).

كما اقترحت دراسة أخري عدة مسارات جديدة لتمويل التعليم العالي في مصر منها: إتباع بعض السياسات لزيادة الموارد المالية الحكومية وتحسين كفاءتها، وترشيد مبدأ مجانية

التعليم، وتقديم قروض للطلبة من خلال بنك الطلبة، وفرض ضريبة باسم ضريبة التعليم العالي، وتمويل التعليم الفني والتدريب المهني جزئياً بواسطة الحكومات والإعتماد في معظم التمويل علي الجهات المستفيدة، وتعظيم الإستفادة من المنح والقروض المقدمة من المنظمات الدولية (مروة محمد شبل، ٢٠١٥، ١٧ – ٢٠).

وقد أشارت عديد من الأبحاث التربوية إلي أهمية المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي، حيث يمكن للمؤسسات والهيئات الإجتماعية تقديم الإعانات والمنح المالية وبرامج المساعدات للطلاب، فالدعم المجتمعي مصدراً مهماً في مساعدة الجامعات علي الإستمرار في تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها.

وهناك من يري أنه يجب الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم الجامعي المصري وذلك من خلال: تشجيع الوقف الخيري علي التعليم، والإستفادة من فائض أموال التأمينات والمعاشات في تمويل التعليم الجامعي، وإلزام الشركات والمؤسسات الربحية علي تخصيص نسبة من أرباحها لتمويل التعليم الجامعي والعالي، وإهتمام وسائل الإعلام بإبراز أهمية الهبات والتبرعات لتمويل التعليم الجامعي (أشرف محمد محمد، ٢٠١٥، ٦٠٠).

واقترحت إحدي الدراسات مجموعة من البدائل لتطوير نظم تمويل التعليم الجامعي المصري من أهمها: إنشاء مؤسسة خاصة لجمع التبرعات والمنح والهبات وإدارتها، وتعميق العلاقات مع الجهات الداعمة والممولة للجامعة، والإستفادة من الطلاب القدامي ومحبي العلم وغيرهم للمساهمة المادية والعينية في دعم تمويل التعليم الجامعي(رباح رمزي عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٥٦ – ١٥٧).

وتتمثل أهم أساليب المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي في: عقد شراكة مع الشركات والمؤسسات، والتوسع في التعليم بنظام الوقف، وتشجيع التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتشجيع التبرعات والهبات والمساعدات، والإفادة من جهود الخريجين (طلعت حسيني إسماعيل، ٢٠١٧، ١٠١).

ويمكن تطوير تمويل المؤسسات الجامعية المصرية من خلال الإهتمام بجذب الطلاب الوافدين بتقديم خدمة أكاديمية وإعاشية متميزة، ورفع مستوي البرامج التعليمية وفتح برامج جديدة تلبي إحتياجات الدول المحيطة، وكذلك إستخدام أساليب جديدة للإستثمار في التعليم الجامعي مثل: أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص Public Private

Partnership مما يخفف العبء علي التمويل الحكومي(سمير رياض هلال، ٢٠١٢، ٢٧).

وقد اقترحت إحدي الدراسات عدة بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول منها: تفعيل دور الوقف، وتشجيع قطاع الأعمال والمجتمع المدني علي التبرع لدعم تمويل التعليم الجامعي، وزيادة مشاركة الطلاب في تمويل تعليمهم الجامعي الحكومي (من خلال رفع قيمة المصروفات الدراسية وقبول مساهمة أولياء الأمور التطوعية)، وتوفير عدد من المنح الدراسية لطلاب الجامعات الحكومية (منح تقدم من الجامعات الخاصة، والمؤسسات البحثية والجامعات العالمية، والشركات ورجال الأعمال)، وتوفير الدولة قروضاً للطلاب لإستكمال دراستهم في الجامعات الخاصة، وزيادة حجم التمويل الخارجي الإقليمي والدولي، وترشيد الإنفاق علي التعليم الجامعي، وتطوير سياسة التمويل الحالية وخاصة توزيع وإنفاق الموارد(خالد منصور غريب، ٢٠١١، ٢٨٦ – ٢٩٣).

وقد أشارت نتائج عديد من الدراسات والأبحاث التربوية إلي أن تطوير تمويل التعليم الجامعي يقتضي ترشيد الإنفاق من خلال التخلص من النفقات غير الضرورية، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقليل صور الهدر.

وهناك عدة مبادئ ومعايير ينبغي أن تحكم عملية التمويل مثل: العدالة والكفاية والمرونة في توزيع المخصصات والإستقلال المالي للجامعات، والخصخصة المعتدلة لجزء من التعليم بهدف توفير الموارد وليس بهدف الربح، وتقديم الدولة لإعانات ومنح وقروض لأسر الطلبة غير القادرين، وإقامة تكتلات إقتصادية بين الدول العربية لتحقيق النمو الإقتصادي، وترشيد الإنفاق والإستخدام الأمثل للموارد من خلال التخلص من النفقات غير الضرورية، ودمج بعض الأقسام أو الكليات ذات الأهداف الواحدة، ووضع معايير أكثر دقة لقبول الطلاب (محمد علي عزب، ٢٠١١، ٣٨٦ – ٣٨٨).

وقد قدمت إحدي الدراسات عدة توصيات لتطوير تمويل التعليم الجامعي من أهمها: (عبيد عبد الله السبيعي، ٢٠١٢، ٣٩٣ – ٣٩٤).

- **تبني الجامعة رؤية مستقبلية تمكنها من التخطيط لمواردها، فتحدد أولويات الإنفاق ومجالاته بما يتفق مع أهدافها، وفي ضوء الموارد المتاحة.**

- **إتباع الأساليب العلمية لترشيد الإنفاق مثل: الربط بين النفقة وأغراضها، وأسلوب تكاليف الأنشطة، والتخطيط الكفء للموارد البشرية.**
- **إعتماد ميزانية البرامج والأداء بدلاً من ميزانية البنود، أي ربط الإنفاق علي كل برنامج بالأهداف التي سيحققها، مما يحد من الإسراف ويسهل عملية الرقابة والمتابعة.**
- **إعادة هيكلة النظام الجامعي وفقاً لحاجات الجامعة (الوظائف) ومتطلبات المجتمع من التخصصات المختلفة.**
- **إعتماد الجامعة مبدأ المساءلة والمحاسبة الإدارية بنوعيها الداخلية والخارجية، للحد من سوء إستخدام الموارد.**
- **الإستفادة من تجارب الجامعات علي المستويين المحلي والدولي في مجال رفع كفاءة إستخدام الموارد المتاحة.**

كما يمكن ترشيد الإنفاق علي التعليم الجامعي من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية فى التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية، مع الإهتمام برفع قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الحد من التضخم الوظيفى والعمالة الزائدة فى الوظائف الإدارية عن طريق الإستعانة بالوسائل التكنولوجية في إنجاز بعض الأعمال الإدارية، والعمل علي تطوير المهارات الإدارية للقادة الجامعيين.

ويوصي الخبراء بإعادة تخصيص النفقات الجارية للجامعات إستناداً إلي أهداف ووظائف كل جامعة، وإعادة توزيع أعضاء هيئة التدريس علي كليات وأقسام الجامعات بما يتلائم مع الأهداف والوظائف المعاد صياغتها وهيكلتها، والتنسيق بين الجامعات لتبادل الخبرات المتاحة، وترشيد الإنفاق من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المشتركة، وتخفيض الفاقد التعليمي في نسب الرسوب بإتخاذ إجراءات عملية مثل: الإهتمام بالإرشاد الأكاديمي، وتطوير أساليب التدريس، ودعم الأبحاث التي تسهم في رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي (مراد محمد النشمي وهدي أحمد الدعيس، ٢٠١٧، ١٨٨).

وتري إحدي الدراسات أنه يمكن ترشيد الإنفاق علي التعليم الجامعي المصري من خلال عدة وسائل منها: الإستثمار الأمثل للموارد المتاحة للجامعة وذلك عن طريق ضبط مستويات الإنفاق ذات المعدلات المرتفعة لتتماشي مع الموارد المتاحة، وعقلانية وتنظيم العائد من كل

إنفاق، ووضع آليات لضمان التوزيع العادل للميزانية المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن (محمد درويش درويش والسيد علي السيد، ٢٠١٦، ٩٧).

وتشير تجارب الجامعات المتقدمة في تمويل التعليم الجامعي إلي ضرورة قيام الجامعات بتحقيق الإستقلالية المالية وذلك من خلال إتخاذ بعض الإجراءات منها: تفعيل مبدأ المحاسبية والشفافية في شتي المعاملات لتجنب الفساد، والتوأمة مع الجامعات العالمية للإستفادة من تجاربها في تمويل التعليم الجامعي، والإستعانة بالخبراء الإقتصاديين والتربويين للمساهمة في تنسيق جهود الجامعات ومتابعتها، والتخلص من البيروقراطية وتحقيق الإستقلالية الإدارية حتي تتمكن الجامعة من أداء أدوارها بكفاءة (حسناء بلج العتيبي، ٢٠١٨، ٢٦ – ٢٧).

وهناك بعض الأفكار المقترحة لتمويل التعليم الجامعي يمكن دراسة إمكانية تطبيقها في نظام التعليم الجامعي المصري منها: (سمير رياض هلال، ٢٠١٢، ٢٨)

(أ) الوديعة الدوارة: ويقضي هذا النظام بأن يودع الطالب عند قبوله بالكلية مبلغاً محدداً بدون فوائد ويسترده على أقساط بعد تخرجه، ويكون الإسترداد من المبالغ التي يودعها الطلاب الجدد في كل عام بحيث يتكون لدى المؤسسة التعليمية رصيد دوار تستخدمه في تدعيم طاقاتها وتسدده من مواردها السنوية.

(ب) بنك التعليم العالي: وهو بنك تنشئه مؤسسات التعليم العالي وتساهم فيه وتدعمه الدولة والمنح الخارجية، ويقوم بتقديم القروض إلى مؤسسات التعليم العالي بشروط ميسرة وفائدة قليلة، ويساعد في تمويل كثير من مشروعات التعليم والبحث العلمي.

(ج) سياسة التأجير التمويلي في المنشآت والمعدات: واتباع هذه السياسة يساعد المؤسسات التعليمية في الحصول على الأجهزة والمعدات والمنشآت مرتفعة الثمن على أساس إيجار سنوي طويل المدة تئوول في نهايته ملكية الأصل للجامعة أو المؤسسة. وهذا النظام يحقق هدفين في وقت واحد. الأول : تخفيف عبء الميزانية حيث توزع الإعتمادات الإستثمارية على عدد من السنوات، والثاني: زيادة التراكم الرأسمالي لأصول المؤسسات التعليمية بشكل منتظم ودون إرهاق ميزانياتها.

وعند الحديث عن تطوير تمويل التعليم الجامعي ينبغي الإشارة إلي مبدأ مشاركة الكلفة في التعليم الجامعي، فحاجة المؤسسات الجامعية إلي مبالغ مالية طائلة تعجز ميزانيات الدول

وخاصة النامية منها عن توفيرها – خاصة إذا كان تمويل التعليم الجامعي يعتمد علي الموارد الحكومية بشكل أساسي كما هو الحال في مصر– يتطلب البحث عن وسائل جديدة لتقاسم تكاليف التعليم الجامعي.

وتسعي معظم دول العالم إلي تشجيع الأفراد والهيئات الحكومية والأهلية إلي المشاركة في تمويل التعليم الجامعي، وتتخذ هذه المشاركة عدة أشكال منها الشكل المباشر الذي يتمثل في فرض ضرائب مالية علي جميع المواطنين والشركات والمصانع، أو الشكل غير المباشر من خلال تقديم بعض التجهيزات واللوازم التعليمية، أو تدريب الطلاب بالمصانع والشركات، أو صيانة المباني الجامعية، أو التبرع بالأراضي لبناء الكليات عليها(محمد عبد السلام حامد وآخرون، ٢٠٠٨، ١٤٣).

وتتنوع أساليب مشاركة الكلفة في تمويل التعليم الجامعي في الدول المتقدمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً هناك المشاركة الطلابية حيث يتحمل الطلاب الجزء الأكبر من تكاليف الدراسة، مع توفير نظام الإقراض عند زيادة المصروفات الدراسية، وهناك مشاركة المؤسسات والشركات الخاصة التي تدفع ضريبة خاصة مقابل الإنتفاع بخريجي التعليم العالي، كما يتم الإستفادة من الجامعات كمكاتب استشارية ومراكز للإنتاج، وهناك تبرعات وهبات رجال الأعمال من خريجي الجامعات. وفي إنجلترا تتعدد أيضاً مصادر مشاركة الكلفة في التعليم الجامعي، فهناك المنح وسندات التعليم والرسوم الدراسية، والقروض الميسرة التي يسددها الطلبة بعد التخرج والإلتحاق بالعمل، بجانب المشاركات الأسرية بحسب إمكانيات الطلاب وأولياء الأمور، وتشجيع الطلاب علي العمل من خلال برنامج العمل من أجل التعليم، بالإضافة إلي مشاركة المؤسسات المجتمعية في تمويل المؤسسات الجامعية (محمد محمدي مخلص ، ٢٠١٧، ٢٢ – ٢٣).

وتقاسم التكاليف لا تعنى إلغاء مجانية التعليم الجامعي وإنما تشارك التكاليف بين الدولة والقادرين على الدفع، والتحول نحو سياسة تقاسم التكاليف قد يأخذ عدة أشكال من أشهرها:(سلوي عبد العزيز، ٢٠١٨، ٤١ – ٤٢)

- **تحرير الرسوم الجامعية (عدم تقيدها) لتعكس تكلفة الطالب كلما تحرك لأعلى فى سلم التعليم، حيث تعتمد الرسوم على موقع المؤسسة التعليمية، ونوع المبنى، وطبيعة**

المناهج. وذلك مثل إضافة أقسام للغات داخل الجامعات العامة بمصاريف خاصة، أو برامج إنتساب.

- **عقود رأس المال البشري، وهي عقود تلزم الطلاب بدفع جزء من مرتباتهم بعد التوظف لفترة محددة للمشاركة فى تمويل ما حصلوا عليه من تعليم.**
- **ضرائب التخرج، وهى ضريبة تضاف على ضريبة الدخل العامة عند عمل الخريجين.**
- **القروض المتوقفة على مستوى الدخل، وهى قروض لا تسدد إلا إذا بلغ دخل الخريج عند توظفه مبلغ معين.**
- **القسائم التعليمية، وهى إستهداف مباشر لمستحقي الدعم فى التعليم الجامعي من الفقراء والمتفوقين فقط بمنحهم قسائم مجانية للتعليم الجامعي**

ويطبق نظام التعليم الجامعي المصري من طرق تقاسم التكاليف السابق الإشارة اليها ما يلي: (سلوي عبد العزيز، ٢٠١٨، ٥٩)

(١) إضافة مسارات خاصة بمصروفات فى الجامعات الحكومية بجانب التعليم الجامعي المجاني، مثل: برامج دراسية بلغات أجنبية في بعض الكليات كالحقوق والتجارة والإعلام والإقتصاد، وبرامج الساعات المعتمدة التى تم إستحداثها فى عدد من الكليات، مع العلم أن تلك البرامج لا تحمل الطالب سوى ٣٣% من المصروفات والباقى تتحملة الدولة لتطبيق مبدأ تقاسم التكاليف.

(٢) برامج الإنتساب (للحاصلين على مجموع منخفض عن مجموع التنسيق لكلية معينة) وهم يمثلون ٢٣% من إجمالي طلاب التعليم العالي الحكومي.

إذن اتباع مبدأ تقاسم التكاليف فى الجامعات الحكومية بين الدولة والمجتمع يعد وسيلة لتمويل التعليم الجامعي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتطويره، فعلي الجامعات الحفاظ علي المجانية الكاملة للطلبة غير القادرين والمتفوقين فقط، أما الطلاب ذوى الدخول المرتفعة فعليهم المشاركة في التكاليف من خلال مسارات خاصة، وكذلك الراسبين من الطلاب عليهم تحمل مصاريفهم الدراسية كاملة، كما أن تنفيذ مبدأ تقاسم التكاليف يقتضي تناسب الرسوم الدراسية مع تكلفة الخدمة التعليمية المقدمة، فمن يحصل عليه تعليم جيد يؤهله لسوق العمل عليه أن يدفع نسبة أكبر من المصروفات الدراسية، حيث تتفاوت الرسوم الدراسية حسب التخصص لتعطي الأفضلية للكليات والتخصصات التى يحتاجها سوق العمل.

رابعاً: نتائج الدراسة:

١. **يعد البحث التربوي جزءاً لا يتجزأ من البحث العلمي، فهو يماثله في أهدافه ووسائله وأصوله العلمية، فهو بحث علمي ينفذ في مجال التربية بغرض الحصول علي معرفة دقيقة تساعد علي التطوير المنشود في الميدان التربوي.**

٢. **الهدف الرئيس للبحث التربوي هو تطوير الواقع التربوي بصفة عامة والأنظمة التعليمية بصفة خاصة.**

٣. **تتمثل الوظائف الرئيسة للبحث التربوي في إرساء الأسس العلمية والواقعية لصنع السياسات التعليمية وصياغة قراراتها، وتطوير العملية التعليمية بكافة جوانبها وممارساتها، وإنتاج وتنمية المعرفة التربوية التي تسهم في تطوير الفكر التربوي.**

٤. **يتم تمويل التعليم الجامعي في مصر عن طريق مصادر أساسية وتشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية تنقسم إلي مصادر داخلية وأخري خارجية. أما المصادر الداخلية فتتمثل في التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد، والمصادر الخارجية فتتمثل في المنح الدراسية والهبات والمعونات الأجنبية والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو المنظمات الدولية للتعليم الجامعي.**

٥. **يعاني تمويل التعليم الجامعي في مصر من أوجه خلل عديدة تتمثل في: عجز الموارد الحكومية وعدم كفاءتها، وقلة وجود بدائل تمويل إضافية، وضعف مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في استثمارات التعليم الجامعي، ومحدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، وضعف كفاءة الإنفاق العام على التعليم الجامعي.**

٦. **عملية تطوير تمويل التعليم الجامعي يجب أن تكون عملية علمية تبني علي نتائج البحوث العلمية المرتبطة بالموضوع، لذا يقع علي البحث التربوي عبء اقتراح تدابير جديدة يكون من شأنها توفير مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم الجامعي ويمكن الأخذ بها وتنفيذها.**

٧. **يمكن تطبيق نظام الجامعة المنتجة كمورد بديل لتمويل التعليم الجامعي، حيث يوفر للجامعة مصادر تمويل ذاتية متنوعة من خلال استخدام الكثير من الوسائل المقترحة المساعدة مثل: استثمار أملاك الجامعة، وحاضنات المعرفة، ومراكز التميز، والتعليم المستمر، وصناديق الإستثمار، ومراكز البحوث والإستشارات وغيرها.**

٨. **تعد الرسوم الدراسية، والقروض والمنح والمعونات من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي.**

٩. **هناك عديد من الأنظمة التمويلية الحديثة التي يمكن الأخذ بها كمصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي المصري مثل: نظام السندات التعليمية، والتأمين التعاوني التعليمي، والكراسي الجامعية.**

١٠. **ضرورة إسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل التعليم الجامعي المصري فالمشاركة المجتمعية من خلال الوقف الخيري والهبات والتبرعات من أهم بدائل تمويل التعليم الجامعي.**

١١. **يقتضي تطوير تمويل التعليم الجامعي المصري ترشيد الإنفاق من خلال التخلص من النفقات غير الضرورية، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقليل صور الهدر، وتفعيل مبدأ المحاسبية والشفافية في شتي المعاملات لتجنب الفساد.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أحمد عبد الله الصغير (٢٠١٤م)، "بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية"، **المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر"**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٦ – ٢٧ أبريل ٢٠١٤م، ص ص ٢٣٧– ٢٨٨.

أحمد محمد الحسن، وزينب محمد إبراهيم، "مدي توافر الخصائص المهنية للباحث في المجالات التربوية بالجامعات السودانية من وجهة نظر الخبراء التربويين"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية**، العدد (٢٣)، المجلد (٩)، ٢٠١٦م، ص ص ٣ – ٢٥.

أشرف محمد محمد، "تمويل التعليم الجامعي في مصر"، **مجلة كلية التربية، جامعة طنطا**، العدد (٥٧)، يناير ٢٠١٥م، ص ص ٥٨٧ – ٦٠٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٨م**، الإصدار (١٠٩)، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاحاً في:

http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034

السيدة محمود إبراهيم، المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، **سلسلة التربية والمستقبل العربي (١)**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م.

بدرية صالح الميمان، "المعرفة التربوية عند الإمام أبو حامد الغزالي"، **المؤتمر العلمي الثاني عشر (حال المعرفة التربوية المعاصرة – مصر نموذجاً)**، المجلد (١)، طنطا، كلية التربية جامعة طنطا بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ، ٢ – ٣ نوفمبر ٢٠١٠م، ص ص ٢٠٢– ٢٢١.

بيومي محمد ضحاوي، ومحمد إبراهيم خاطر، **نظام التعليم المصري في مقدمة الألفية الثالثة**، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٤م.

جمال علي الدهشان، "ملامح رؤية مقترحة للإرتقاء بالبحث التربوي العربي"، **المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر"**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٦ – ٢٧ أبريل ٢٠١٤م، ص ص ٤٣ – ٧٢.

_____، "نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مصر"، **المؤتمر الدولى الأول لكلية التربية جامعة عين شمس (توجهات استراتيجية فى التعليم – تحديات المستقبل)**، ١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٦م.

جمهورية مصر العربية، **دستور ٢٠١٤م**، الجريدة الرسمية، العدد (٣)، مكرر (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٤م، المادة (٢١).

حامد عمار، وصفاء أحمد، **المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.

حسناء بلج العتيبي، "تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا – بريطانيا – اليابان – أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الإستفادة منها"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، العدد (٢٥)، المجلد (٢)، أكتوبر ٢٠١٨م، ص ص ١ – ٣١.

حمدي شاكر محمود (٢٠٠٦م)، **البحث التربوي للمعلمين والمعلمات**، المملكة العربية السعودية، حائل، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط٣.

خالد منصور غريب، "بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول"، **مجلة التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد (١٤)، العدد (٣٢)، مايو ٢٠١١م، ص ص ٢٤٥ – ٣١٠.

دينا علي حامد، " إتجاهات تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض التحولات التربوية المعاصرة "، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١١م.

راشد صبري القصبي، **نحو تطوير التعليم الجامعي**، المنيا، دار فرحة للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٣م.

رباح رمزي عبد الجليل، "تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة: نموذج مقترح"، **المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط**، المجلد (٣٠)، العدد (٢)، أبريل ٢٠١٤م، ص ص ١٠٤ – ١٦٨.

ساري عوض الحسنات وآخرون، "تفعيل الإستثمار في البنية التحتية: مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة"، **مجلة البحث العلمي في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (١٨)، ٢٠١٧م، ص ص ٢٧٥ – ٢٩٦.

سلوي عبد العزيز، "تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الإحتوائي ودعم التنمية المستدامة"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، العدد (١)، يناير٢٠١٨م، ص ص ٣٧- ٧٤.

سمير رياض هلال، " تمويل التعليم العالي في مصر "، **من بحوث كتاب مجلس السكان الدولي: التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلي تكافؤ الفرص؟**، تحرير: أسماء البدوي، مجلس السكان الدولي، القاهرة، دار الكتب، ٢٠١٢م.

صلاح الدين محمد توفيق، وسماح زكريا محمد، "التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها: دراسة في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل"، **مجلة كلية التربية ببنها**، المجلد (٢٤)، العدد (٩٣)، الجزء (٢)، يناير ٢٠١٣م، ص ص ١ – ٧٨.

ضيف الله غضيان العنزي، ومحمد يوسف نصر، "تصور مقترح للموارد البديلة للتمويل بجامعة تبوك في ضوء بعض الإتجاهات العالمية المعاصرة"، **مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية**، مركز البحوث التربوية بكلية التربية، جامعة الملك خالد، العدد (٢٨)، رجب ١٤٣٨هـ، أبريل ٢٠١٧م، ص ص ٩٧ – ١٢٠.

طلعت حسيني إسماعيل، "تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات"، **دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)**، العدد (٩٥)، أبريل ٢٠١٧م، ص ص ١ – ١٢٠.

عبد القادر ناصر عبد الرحمن، "التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لإستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي"، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

عبيد عبد الله السبيعي، "تمويل التعليم الجامعي بين كفاية التمويل وكفاءة الإستخدام"، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، العدد (٢٢)، الجزء (٢)، فبراير ٢٠١٢م، ص ص ٣٧٩ – ٣٩٥.

علي عبد الرؤوف محمد، "تفعيل مقومات البحث التربوي علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد (٨)، العدد (٢٠)، ٢٠١٥م، ص ص ٩١ – ١٢٦.

مجدي صلاح طه (٢٠٠٧م)، **البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

محمد الفتحي، "البحث التربوي وتنمية نظام التربية والتكوين – كعامل من عوامل أزمة التربية والتكوين"، **مجلة عالم التربية (مجلة فصلية تعني بقضايا التعليم التربوي)**، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، العدد (٢٤)، ٢٠١٤م، ص ص ٢٤١ – ٢٥٢.

محمد درويش درويش، والسيد علي السيد، "تمويل التعليم الجامعي في مصر وانعكاساته علي تحقيق التنمية المستدامة"، **المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة الباحة (التربية آفاق مستقبلية)**، كلية التربية، جامعة الباحة، ، ١٢ – ١٥/٤/ ٢٠١٥م، ص ص ٢٣٥ – ٢٦٠.

_____، "علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة"، **مجلة كلية التربية، جامعة طنطا**، المجلد (٦٣)، العدد (٣)، الجزء (٣)، يوليو ٢٠١٦م، ص ص ٤٨ – ١١١.

محمد رجب فضل الله، "تشخيص واقع البحث التربوي في المناهج وطرق التدريس ومقترحات لتطويره"، **المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر"**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٦ – ٢٧ أبريل ٢٠١٤م، ص ص ١٤٣ – ١٦٢.

محمد صبري الحوت وآخرون، "تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية: دراسة تحليلية"، **دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)**، العدد (١٠٢)، الجزء (١)، يناير ٢٠١٩م، ص ص ٤٣ – ٨٥.

محمد عبد الرازق إبراهيم، وعبد الباقي عبد المنعم أبو زيد (٢٠٠٧م)، **مهارات البحث التربوي**، عمان ، دار الفكر ناشرون وموزعون.

محمد عبد السلام حامد وآخرون، **تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**، القاهرة، عالم الكتب ، ٢٠٠٨م.

محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، **سلسلة التربية والمستقبل العربي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١م.

محمد عمر باطويح وآخرون، "الجامعة المنتجة اللاربحية: صيغة تمويلية مقترحة"، **مجلة الأندلس للعلوم الإجتماعية والتطبيقية**، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن، المجلد (٥)، العدد (٨)، مارس ٢٠١٢م، ص ص ٥٢ – ١٠٩.

محمد محمدي مخلص، "تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد (١٠)، العدد (٢٧)، ٢٠١٧م، ص ص ٣ – ٣٢.

مراد محمد النشمي، وهدي أحمد الدعيس، "الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد (١٠)، العدد (٢٩)، ٢٠١٧م، ص ص ١٨١ – ١٩٩.

مروة محمد شبل، "تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة"، **مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، المجلد (١٦)، العدد (٣)، يوليو ٢٠١٥م، ص ص ٣ – ٢٤.

نادية السيد عباس، "نظام السندات التعليمية وإمكانية الإستفادة منها في تمويل التعليم الجامعي في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م.

نوال سعد الطويرقي، "مصادر تمويل التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية وبريطانيا: دراسة مقارنة"، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، العدد (٢٤)، الجزء (١)، أبريل ٢٠١٢م، ص ص ٢٦٥– ٢٨٩.

أولاً: المراجع الانجليزية :

Alex, E& Others, "The Use of Online Marketing and Social Media in Higher Education Institutions in Romania", **Journal of Marketing Research & Case Studies**, May 2012, available at: https://ibimapublishing.com/articles/JMRCS/2012/721221/721221.pdf

Craig A. Mertler (2016), **Introduction to Educational Research**, Singapore, SAGE Publications, Inc, available at: https://books.google.com.eg/books?id=PUgdCAAAQBAJ&printsec=frontcover.

Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA) & Others, "**Overview of the Higher Education System: Egypt**", February 2017, Available at: https://eacea.ec.europa.eu/sites/eacea-site/files/countryfiches_egypt_2017.pdf

JL Huanga, "Challenges in Education Research in Taiwan: Research Institutes and Organizations, Research Policies, and Problems", **Excellence in Higher Education**, Vol. (7), No. (1 & 2), December 2016.

Kuang-Liang, L & Chen-Chi. C, "Assessing University Research Performance with Multiple Constituencies", **International Journal of Cyber Society and Education**, Vol. (5), No. (2), December 2012.

Pramodini, D. V & Anu Sophia, K,"Evaluation of Importance for Research in Education", **International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research**, Vol. (1), No. (9), September 2012.

Tilak, J., " Global Trends in Funding Higher Education ", **International Higher Education**, March 2015.

United States Department of the Treasury, **The Economics of Higher Education**, A Report Prepared by the Department of the Treasury with the Department of Education, California, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2015.